

دليل تأكيد مقترح لفحص المعلومات المالية المستقبلية

الباحث حازم علي مطير و أ.م. د. علي محمد ثجيل المعموري
المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية
Hazm.ali352@gmail.com

المستخلص

تعد المعلومات المالية في الوقت الحاضر موردا مهما وذا قيمة كبيرة لا تقل أهمية عن أي مورد آخر من موارد الوحدة. حيث تعد أحد العناصر الحاكمة التي تؤثر في جميع مفاصل الوحدة ومن ثم تحقق قيمة اقتصادية مضافة للوحدة. ان العولمة والتطورات السريعة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وكذلك تتابع الأحداث بأنواعها السياسية، اقتصادية، اجتماعية التي تدخل كمتغير على الاداء الحالي والمستقبلي للوحدة وتؤثر على وضعها التنافسي وحجم وهيكل تمويلها ومن ثم تؤثر بقوه على وجود الوحدة ككل، ومن هنا برزت أهمية دراسة الاداء المالي المستقبلي للوحدة وتقصي المؤشرات والمعطيات الحالية ووضع الافتراضات والتصورات لما قد تكون عليه أوضاع الوحدة في المستقبل، ومن ثم الحصول على معلومات مالية مستقبلية عن اداء الوحدة يساهم في وضع الإدارة والمساهمين وجميع المهتمين بالوحدة في صورة ما ستؤول اليه الأحوال في المستقبل. ونظرا لتعدد استخدامات المعلومات المالية المستقبلية ابتداء من الوحدات التي تطرح أوراقها المالية والسندات الى الجمهور لغرض الاكتتاب العام من أجل الحصول على التمويل الى البنوك التجارية وهيئات التمويل، وانتهاء باستخدامها في وضع الخطط والموازنات من قبل إدارة الوحدة ودراسة التدفقات النقدية المستقبلية وقرارات التوسعات الرأسمالية والخطط الأخرى. وبناء على ما سبق ونظرا لعدم وجود دليل تأكيد محلي لغرض فحص واختبار هذه المعلومات فيقدم الباحث دليل تأكيد محلي مقترح لفحص المعلومات المالية المستقبلية بعد الأخذ بالحسبان معيار التأكيد الدولي المرقم 3400 وتكييفه بما يتلائم والبيئة العراقية.

A proposed confirmation manual for the examination of future financial information

Abstract

Financial information is currently an important resource with a significant value that is as important as any other resource of the unit. Where it is one of the ruling elements that affect all the joints of the unit and thus achieve economic value added to the unit. Globalization and rapid developments in ICTs, as well as the follow-up of events of various types, are political, economic and social, which are a variable on the current and future performance of the unit and affect their competitive position, size and structure of funding. Consequently, they affect the existence of the unit as a whole. Indicators, current data, assumptions and perceptions of the future status of the unit, and thus obtaining future financial information on the performance of the unit contributes to the management, shareholders and all stakeholders in the unit in the form of Status of the future. In view of the multiplicity of uses of future financial information from the units that offer their securities and bonds to the public for the purpose of public subscription in order to obtain financing to commercial banks and financing bodies, and to use them in the preparation of plans and budgets by the Unit's management and study of future cash flows and capital expansions and other lanes. Based on the above, due to the absence of a local confirmation evidence for the purpose of examining and testing this information, the researcher presents a proposed local confirmation guide for the examination of future financial information after taking into account the international standard number 3400 and adapting it to the Iraqi environment.

المقدمة

والخارجية) وعلية فان هناك عدة أطراف تؤثر وتتأثر بإعداد هذه التقارير.

الناتج النهائي للمحاسبة مجموعة من التقارير المالية التي تعدها الوحدة الى الاطراف المهمة بها (الداخلية

2- اعداد وتقديم دليل تأكيد محلي لفحص المعلومات المالية المستقبلية على غرار معيار التأكيد الدولي رقم 3400.

رابعاً / أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من أهمية المعلومات المالية المستقبلية وما يرافقها من حالة عدم التأكد واثراها على القرارات المختلفة وهذا ما يجعل الافق واسعا في التحول لاستيعاب كل معطيات أهداف التدقيق وبما ينسجم وأهداف ديوان الرقابة المالية المتمثلة في نشر أنظمة المحاسبة والتدقيق المستندة إلى المعايير المحلية والدولية.

خامساً / مجتمع البحث وعينته

تمثلت عينة البحث في تكيف معيار التأكيد الدولي رقم 3400 فحص المعلومات المالية المستقبلية مع البيئة العراقية.

سادساً / الدراسات السابقة

أ- الدراسات المحلية [1]

هدفت الدراسة لتحديد الإفصاح بشكل عام وكذلك الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية طبقاً لمعايير الدولية وتحديد دور ادارة الوحدة الاقتصادية من خلال استخدام الأسلوب المناسب في التحليل المالي والكمي عن التنبؤ بالمعلومات المالية المستقبلية فضلاً عن تحديد دور المراقب الخارجي في التحقق من كفاية الإفصاح عن هذه المعلومات من خلال المعرفة بالمعيار الدولي 810 وتوصلت الدراسة للنتائج التالية :

1- ان مهمة تدقيق المعلومات المالية المستقبلية تنصب بشكل اساس على اجراءات المدقق في التحقق ومعرفة وفهم الافتراضات التي اعتمدها الادارة في وضع التنبؤات وان عملية فهم افتراضات الإدارة تعد نقطة ارتكاز في مراحل عملية التدقيق ابداءً من التخطيط لعملية التدقيق والتحقق من المعلومات المالية المستقبلية وصولاً الى العرض والإفصاح عنها.

2- في ظل الازمات المالية في العالم وما رافقها من ازمة للثقة بالمؤسسات المالية وابتعاد الإدارات عن الشفافة عند تعاملها مع المساهمين، كان لا بد للمدقق الخارجي يأخذ دوراً ضرورياً ومحورياً من اجل تحقق من كفاية الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية.

ب- الدراسات العربية [2]

هدفت الدراسة الى بيان أهمية المعلومات المالية المستقبلية والتقنيات المستخدمة في استنباط معلومات مالية مستقبلية تتمتع بالفدر الكافي من الدقة والموضوعية مع بيان متطلبات اعدادها والمسؤول عن ذلك. وتوصلت الدراسة الى النتائج الآتية:

ان عملية تحديد اهداف التقارير المالية تنير الكثير من المشاكل الناتجة عن تعارض وجهات النظر بين مستخدمي القوائم المالية وما يرافقه من تغليب وجهة نظر مجموعة معينة على وجهات نظر الآخرين.

حيث نلاحظ ان وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية هي السائدة في تحديد اهداف المحاسبة وهذا ما يعرف بالاتجاه النفعي او اتجاه فائدة المعلومات في ترشيد واتخاذ القرارات المهمة حيث ان رؤى هذا الاتجاه هو الالتزام بتحديد احتياجات مستخدمي التقارير المالية وتغليب وجهات نظرهم عند اعداد وتوزيع المعلومات المحاسبية وتقع على الوحدة والمهنة مسؤولية تطوير وتوجيه امكانياتهم وقدرتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات وبذلك يتم القضاء على التعارض بين ما مطلوب من المعلومات المعروضة في تلك التقارير وبين ما يمكن تحقيقه.

ومن هنا جاء اهتمام العديد من الجهات الداخلية والخارجية للوحدة الاقتصادية تهتم بالمعلومات المالية المستقبلية التي تساهم في اتخاذ القرارات المالية المختلفة، فالمستثمر يحتاج لها من اجل اتخاذ قرارات الاستثمار، اما ادارات المصارف فتحتاج اليها من اجل قرارات الاقراض والتمويل، اما الموارد فيحتاج اليها من اجل منح الائتمان فضلاً عن النقابات المهنية (العملية) حيث تحتاج اليها لتحديد مقدرة الوحدة على تحقيق الارباح في المستقبل وتسديد الاجور والحوافز وكذلك مطالباتها بزيادتها.

1-1 منهجية البحث

تضمنت منهجية البحث الفقرات التالية:

اولاً / مشكلة البحث

قصور في اعتماد الادارة للأساليب العلمية في اعداد وعرض المعلومات المالية المستقبلية اثر سلباً في مصداقية المعلومات المالية.

عدم وجود دليل تأكيد محلي لفحص او تدقيق المعلومات المالية المستقبلية يتم اعتماده من قبل الجهات القائمة بعملية التدقيق.

ثانياً / فرضية البحث

ان اعداد المعلومات المالية المستقبلية والإفصاح عنها بشكل ملائم يساهم في تعزيز مصداقية المعلومات المالية كلها واتخاذ القرارات الرشيدة.

عدم وجود دليل تأكيد محلي لفحص المعلومات المالية المستقبلية يؤثر على رأي مراقب الحسابات حول دقة ومعقولية الافتراضات.

ثالثاً / اهداف البحث

1- استعراض اساليب اعداد المعلومات المستقبلية والإفصاح عنها.

وتمثل الناتج النهائي والاساسي للعمل المحاسبي في اي وحدة اقتصادية، تنشأ المعلومات المالية نتيجة اجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات، لغرض تقديمها بصورة اجمالية وملخصة الى الجهات كافة التي يمكن ان تستفيد منها في اتخاذ القرارات المختلفة، وقد حددت القاعدة المحاسبية رقم (6) المعلومات المالية بالآتي :-

1. الميزانية العامة أو كشف المركز المالي:-
2. قائمة الدخل
- 3- كشف توزيع صافي الدخل:-
- 4- كشف التدفق النقدي:-

انواع المعلومات المالية

يمكن تبويب المعلومات المالية الى الانواع الآتية [6]:

1- المعلومات المالية التاريخية :
وهي المعلومات التي تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة، العمليات الاقتصادية من خلال ممارسة الوحدة الاقتصادية لنشاطها، ولبيان نتيجة النشاط من ربح او خسارة عن فترة مالية.

2- المعلومات الحالية :
وهي المعلومات المتاحة والمنشورة في وقت اتخاذ القرار فضلا عن انها تختص بتوجيه اهتمام الادارة، ويمكن الحصول على هذا النوع من المعلومات بواسطة [7].

أ- محاسبة التكاليف: تقوم بتوفير المعلومات المتعلقة بالتخطيط قصير الاجل، من خلال التكاليف الفعلية والتكاليف المعيارية.

ب- المحاسبة الادارية من خلال الموازنات التخطيطية.

ج- نظام الرقابة الداخلية.

3- المعلومات الخاصة لحل المشكلات :
وهي تلك المعلومات التي تتعلق بتقييم بدائل القرارات، والاختبار بينها تعد ضرورية للأمور غير الروتينية

4- المعلومات الداخلية
تمثل المعلومات المرتبطة بالبيئة الداخلية للوحدة الاقتصادية كافة التي لا يسمح بنشرها الا في حدود ضيقة مثل خطط الوحدة تجاه توزيع الارباح وتخطيط النمو والتوسع المستقبلي وكفاءة الموارد البشرية [8].

ثانيا / المعلومات غير المالية

وهي المعلومات الوصفية الضرورية التي تساعد المستخدمين على اتخاذ القرارات ومنها الخطط والبرامج والسياسات والاهداف المستقبلية التي تسعى الوحدة الاقتصادية الى تحقيقها من اجل الاستمرار في ممارسة وتطوير انشطتها في المستقبل، وتحديد المعوقات والاثار التي تترتب على الخطط والسياسات سواء كانت اثارا بيئية او اجتماعية مثل مستوى

1- الفترة التي يغطيها الافصاح عن المعلومات المستقبلية تقوم بدور مهم في اتخاذ القرارات في السوق المالي.

2- تزايد الوعي من قبل الجهات ذات العلاقة حول اهمية المعلومات المالية المستقبلية ودورها في عملية صنع القرار.

ج- الدراسات الاجنبية [3]

هدفت الدراسة الى اختبار مدى تأثير الشفافية

بخصوص المعلومات المستقبلية في حوكمة الشركات

ودور كل من الإدارة الوحيدة والمدقق الخارجي في

الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وفقا لمعايير

المحاسبة والتدقيق الدولية بهذا الخصوص وتوصلت

الدراسة الى: هناك اثر ايجابي واضح للشفافية عند

الإفصاح عن المعلومات المستقبلية بخصوص حوكمة

الشركات، وفي نفس الوقت لا توجد رغبة لدى كل

إدارات الوحدات الاقتصادية والمدققين الخارجيين،

في اعداد وفحص المعلومات المالية المستقبلية، من

خلال عدم تفضيل الشفافية في هذا الجانب.

المحور الاول

انواع المعلومات

تؤدي المعلومات دوراً حيوياً في نجاح الوحدات

الاقتصادية واستمرار تطورها، إذ تعد المعلومات

واحدة من اهم الأدوات التي تساعد في توجيه الإدارة

للقيام باتخاذ القرارات المختلفة، سواء أكانت على

مستوى التشغيل أو استثمار أو تمويل، فضلا عن

استخدام الموارد بطريقة اقتصادية وسليمة. وهناك من

يعد المعلومات بأنها سلعة استراتيجية، وبالأخص بعد

ثورة المعلومات والتطور التكنولوجي التي يشهدها

العالم حاليا، وتعد المعلومات من العناصر الأساسية

للنشاط البشري، لا بل تعد جوهر النشاط الفكري.

1-2-2 تعريف المعلومات

تعرف المعلومات على أنها " حقائق وأرقام ذات معنى

ودلالة يمكن استخدامها في صناعة القرارات" [4]،

ويمكن تقديم تعريف للمعلومات "بانها ناتج عملية

تشغيل ومعالجة البيانات لتصبح، أكثر فائدة في اتخاذ

القرارات الحالية او المستقبلية وتصحيح الانحرافات

وتحقيق الأهداف".

وتصنيف المعلومات الى:

اولا / المعلومات المالية

المعلومات مرتبطة بالبيانات وهي التي يحتاجها

المستفيدون من اجل اتخاذ قراراتهم وتلبية احتياجاتهم

اليها، وتعرف المعلومات المالية بانها" البيانات التي

يكون لها صدى لدى مستقبلها وتؤدي إلى تخفيض عدم

التأكد وتوصيل رسالة إلى متخذ القرار تكون قيمتها

اعلى تكلفتها ومن المحتمل إنها تستدعي استجابة متخذ

القرار " [5].

المنافسة والكفاءة الإدارية والحالة الاقتصادية العامة وتقديم المنافسين لمنتجات جديدة [9].

اهمية المعلومات غير المالية

وتبرز أهمية المعلومات غير المالية من خلال [10]:

- 1- تدعم قدرة وإمكانية مراقب الحسابات على اكتشاف التضليل في القوائم المالية.
- 2- ان استخدام المعلومات غير المالية المتوفرة في التحليل، قد يضيف قيمة إضافية في الأقل عند تحديد التغيرات في مستوى الأسعار.
- 3- أن العديد من المستثمرين يعتمدون على المعلومات غير المالية، عند التنبؤ بحجم الاستثمارات المتوقعة.
- 4- إضافة إلى ذلك وفي عام 1998 أوصى مجلس معايير المحاسبة المالية الشركات بتقديم أفضل الخدمات لحمله الأسهم وذلك من خلال التقرير عن المعلومات التي قد لا تفصح عنها القوائم المالية مثل بعض المعلومات غير المالية، التي تستخدم لأغراض الإدارة مثل: معدل دوران الأيدي العاملة، مقاييس ولاء الزبائن، عدد الوحدات التالفة أو المعيبة في الإنتاج.

المحور الثاني

مدخل نظري حول المعلومات المالية المستقبلية

لقد استقطب موضوع المعلومات المالية المستقبلية، اهتمام العديد من الهيئات والجمعيات المتخصصة بوضع معايير المحاسبة والتدقيق، وهيئة الأوراق المالية الأمريكية والمعاهد المهنية الأخرى. وتم وضع معيار التأكيد الدولي رقم 3400 فحص المعلومات المالية المستقبلية الذي يمثل مجموعة من القواعد والإرشادات ذات العلاقة بمهام مراقب الحسابات، عند قيامه بفحص المعلومات المالية المستقبلية. أما بخصوص الإفصاح عن هذه المعلومات فأوضح المعيار المذكور أن على مراقب الحسابات التحقق من [11]:

- أ- قد تم عرض تلك المعلومات بصورة واضحة وغير مضللة.
- ب- أن السياسات المحاسبية المتعلقة بالمعلومات قد تم الإفصاح عنها بوضوح.
- ج- بيان التغييرات التي طرأت على المعلومات ومعرفة أسباب التغيير وتأثيره.
- د- الملاحظات المرفقة بالمعلومات المالية المستقبلية تفصح بشكل ملائم عن الافتراضات التي تسند عليها تلك المعلومات.

تعريف المعلومات المالية المستقبلية

وردت عدة تعريفات حول المعلومات المالية المستقبلية حيث عرفها معيار التأكيد الدولي رقم (3400) بانها "المعلومات المالية المستندة على

افتراضات لأحداث قد تحدث في المستقبل وفعال محتملة من قبل الوحدة الاقتصادية وهي ذات طبيعة غير موضوعية وان اعدادها يتطلب بذل اجتهادات كثيرة ويمكن ان تكون المعلومات المالية المستقبلية اما على شكل تنبؤ، او تقدير أو مزيج من الاثنين، مثلا تنبؤ لسنة واحدة مع تقدير لخمس سنوات".

كذلك عرفت "المعلومات المالية المستندة على افتراضات لأحداث قد تحدث في المستقبل وفعال محتملة للشركة" [12].

ويمكن تقديم التعريف الآتي "بانها المعلومات التي بنيت على افتراضات تتعلق بالمستقبل سواء كانت مالية او غير مالية، كمية او وصفية، حيث تخضع الى الحكم الشخصي بشكل كبير، وترتبط بحالة عدم التأكد بدرجة معقولة، لعدم وجود ادله ثبوتية قاطعة لتحقيق من سلامتها، ويمكن ان تكون على شكل افتراضات (التقدير الافضل او الظنية) او مزيج من كليهما".

ومن التعاريف اعلا ننتج :

- 1- ان المعلومات المستقبلية تستند على فرضيات لأحداث متعلقة بالمستقبل قد تحدث او لا تحدث.
- 2- خضوع المعلومات المالية المستقبلية للحكم الشخصي بشكل كبير جدا. ارتباط المعلومات المالية المستقبلية في حالة عدم التأكد بدرجة عالية وذلك بسبب الحكم الشخص من جهة، وعدم وجود ادله اثبات كافية ومقنعة لتعزز المعلومات كون هذه الادلة ذات وجهة مستقبلية ايضا.
- وتأخذ المعلومات المالية المستقبلية أحد الاشكال الآتية:
- 1- التقدير الافضل (التنبؤ): يعني اعداد المعلومات المالية المستقبلية على اساس افتراضات تتوقع الادارة حصولها ورد فعل الادارة المتوقع.
- 2- الافتراض الضمني (الاسقاط): يعني اعداد المعلومات المالية المستقبلية افتراضات نظرية عن احداث مستقبلية ورد فعل الادارة تجاهها.
- 3- مزيج من التقدير الافضل والافتراض الضمني: وتوضح مثل هذه المعلومات النتائج المحتملة (وذلك في تاريخ اعداد المعلومات) إذا ما تحققت الأحداث وردود الأفعال تجاهها.

الالزام بعرض المعلومات المالية المستقبلية

ليبيان مدى الالزام بعرض والإفصاح عن المعلومات المالية المس تقبلية سوف نستعرض القوانين واء المنظمات المهنية بخصوص المعلومات المالية المستقبلية.

- 1- لقد وجه قانون Sarbanes- Oxley الصادر عام 2002 في الجزء B 401 الذي تناول المعلومات المالية المستقبلية.
- 2- كما قام كل من المعهد الدولي للماليين التنفيذيين العالمي والمعهد القومي لعلاقات المستثمرين

اتفاقيات الامتياز أوامر الشراء التي لم يتم توريدها إلى العملاء اتفاقيات الديون قرارات مجلس الإدارة المتعلقة بخطط الوحدة.

استخدامات المعلومات المالية المستقبلية

يقع على عاتق الإدارة مسؤولية اعداد وعرض المعلومات المالية المستقبلية، بما في ذلك تحديد الافتراضات التي بنيت عليها تلك الإفصاح عنها، حيث يمكن ان تحتوي، على القوائم المالية كلها او واحد او أكثر من القوائم وقد يتم اعدادها للأغراض الآتية [16].

1- الاستخدام العام: يقصد — الاستخدام العام" استخدام القوائم المالية المستقبلية من أشخاص او جهات لا يتفاوض الطرف المسؤول الإدارة معهم مباشرة"، بمعنى اخر ان المستخدم الى المعلومات المالية المستقبلية المعدة للاستخدام العام لا يتمكن من سؤال الطرف المسؤول عن القوائم المالية المعروضة. مثال ذلك عند إصدار أسهم أو سندات الوحدة للاكتتاب العام، ويمتاز التوقع المالي في حالة الاستخدام العام باعتباره الأكثر فائدة، حيث يعكس النتائج المتوقعة وأفضل معلومات متاحة، حسب اعتقاد الطرف المسئول.

2- الاستخدام المحدود: يقصد — الاستخدام المحدود" استخدام القوائم المالية المستقبلية من قبل الطرف المسؤول لوحده، أو من قبل الطرف المسؤول وأطراف أخرى والدخول بتفاوض مباشر معهم". كما في حالة استخدام القوائم المستقبلية لغرض التفاوض مع أحد البنوك من أجل الحصول على قرض أو عند تقديمها إلى جهة رقابية أو لاستخدامها كأداة داخل الوحدة فقط. ويعد كل من التوقع المالي أو التصور المالي كلاهما ملائم للاستخدام المحدود في هذه الحالة نظراً لأن الأطراف الأخرى عندما تتلقى القوائم المالية المستقبلية التي سوف تستخدم استخداماً محدوداً، يصبح في مقدورهم توجيه الأسئلة إلى الطرف المسؤول لأزاله الغموض أو عدم الفهم أو التفاوض معه مباشرة على الشروط، من هنا يتضح أن القوائم المالية المستقبلية تعرض المركز المالي المتوقع للوحدة الاقتصادية، ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية المعدة وفقاً لقناعة الإدارة وبناء على أفضل المعلومات متاحة لها وفي ضوء حالة أو أكثر من الحالات الافتراضية [17].

مستخدمي المعلومات المالية المستقبلية

هناك عدة اطراف تهتم بالمعلومات المالية المستقبلية وتستخدمها في اتخاذ القرارات المختلفة ومن هذه الاطراف [18]:

بتوفير دليل خاص بالتقرير المالي المستقبلي [13].

3- القاعدة المحاسبية رقم (6) المحلية: هدفت هذه القاعدة إلى فهم أفضل للبيانات المالية وتوفير معلومات ومؤشرات عن إداء الشركات وإعطاء صورة حقيقية وواضحة ومتوازنة عن نتائج نشاطها وأوضاعها المالية ومن متطلبات الإفصاح التي ركزت عليها القاعدة.

متطلبات اعداد المعلومات المالية المستقبلية

بإمكان الوحدة الاقتصادية ان تعد وتقدم معلومات مالية مستقبلية تتمتع بقدر كبير من الدقة والموضوعية من خلال مراعاة المتطلبات الآتية [14]:

1- بذل العناية التامة في اختيار الافتراضات الملائمة الخاصة بالمعلومات المالية المستقبلية.

2- اعداد الافتراضات بواسطة افراد مؤهلين واكفاء في مختلف المجالات، (التسويق، الانتاج، التمويل، الابحاث والشؤون الهندسية الفنية).

3- ينبغي توفر اجراءات رقابة خاصة لغرض منع حدوث الاخطاء واكتشافها وتصحيحها قبل ان يتم اعتماد هذه الافتراضات وتنفيذها.

4- بيان المعالجات المحاسبية المتبعة عند اعداد الافتراضات وتسجيل الاحداث مع بيان فيما إذا كان هناك تغير عن الاساس المتبع في المعلومات التاريخية.

5- اعتماد المعلومات الملائمة من حيث درجة الثقة بها وامكانية الاعتماد عليها في اعداد الافتراضات بالاعتماد على مصادر المعلومات المتوفرة سواء الداخلية والخارجية.

6- تحديد العوامل الاساسية التي تبني على اساسها الافتراضات ويقصد بالعوامل الاساسية الاحداث المهمة التي من المتوقع ان تعتمد عليها النتائج المستقبلية للوحدة.

مصادر البيانات المستخدمة في اعداد الافتراضات.

بما ان الإدارة هي المسؤولة عن اعداد وعرض المعلومات المستقبلية، لذلك فان الإدارة تحصل على البيانات المستخدمة في اعداد افتراضاتها من عدة مصادر داخلية وخارجية، ومن ثم فعلى مراقب الحسابات التحقق من مدى كفاءة وملائمة هذه المصادر عند اعداد الافتراضات المتعلقة بالمعلومات المالية المستقبلية [15].

1- المصادر خارجية في اعداد افتراضات الإدارة: ومن الامثلة على ذلك المطبوعات الحكومية الخاصة بخطة التنمية الاقتصادية المطبوعات المتعلقة بصناعة معينة القطاعية التوقعات الاقتصادية الأنظمة الحالية أو المقترحة التقارير عن التغيرات التكنولوجية.

2- مصادر داخلية في اعداد افتراضات الإدارة: ومن الامثلة على ذلك الموازنات، حقوق الاختراع

- تدقيق المعلومات المالية المستقبلية التي ترد بشكل عام او شكل وصفي من قبل الادارة في التقرير السنوي للوحدة، على الرغم من ان العديد من الاجراءات الواردة في هذا الدليل قد تكون ملائمة لهذا النوع من الفحص.
- 2- (المعلومات المالية المستقبلية) وهي المعلومات التي تستند على افتراضات لأحداث تتعلق بالمستقبل وترتبط بحالة عدم التأكد بشكل كبير، وذلك لعدم وجود ادله ثبوتية قاطعة لتحقق من سلامتها من جهة، وخضوعها للحكم الشخصي من قبل القائمين على اعدادها او اختيارها من جهة اخرى ويمكن ان تكون على شكل تنبؤ او على شكل اسقاط او مزيج من كليهما.
- 3- (التنبؤ): يعني اعداد المعلومات المالية المستقبلية على اساس افتراضات تتوقع الادارة حصولها ورد فعل الادارة المتوقع عند تحقيق تلك الافتراضات وذلك في تاريخ اعداد المعلومات (التقدير الافضل).
- 4- يقصد بالتقديرات المستقبلية: المعلومات المالية المستقبلية المعدة وفقا لاحد الاسس التالية:-
- أ- الافتراض الضني (الاسقاط): يعني اعداد المعلومات المالية المستقبلية افتراضات نظرية عن احدث مستقبلية ورد فعل الادارة تجاهها والتي لا ليس من الضرورة حدوثها، مثل مشروع في مرحلة بدء التشغيل او المشاريع التي تدرس اجراء تغيير جوهري على طبيعة عملياتها.
- ب- مزيج من التقدير الافضل والافتراض الضني: وتوضح مثل هذه المعلومات النتائج المحتملة (وذلك في تاريخ اعداد المعلومات) إذا ما تحققت الاحداث وردود الافعال (ماذا لو).
- 5- قد تتضمن المعلومات المالية المستقبلية جميع القوائم او واحد او أكثر من القوائم المالية ويمكن اعدادها:
- أ- تستخدم كأداة داخلية لمساعدة الإدارة في تقييم جدوى استثمار راسمالي.
- ب- للتقديم للغير مثل:
- ❖ نشرة الاكتتاب: حيث تمد المستثمرين الحاليين والمتوقعين، بالمعلومات الضرورية التي يحتاجونها عن التوقعات المستقبلية للوحدة.
 - ❖ التقرير السنوي: حيث يكون الزاماً تقديم معلومات للمساهمين والجهات التنظيمية، والاطراف الاخرى المهتمة بالوحدة.
 - ❖ مستند يقدم للجهات المقرضة او الممولة لتوفير المعلومات اللازمة لهم مثل توقعات التدفقات النقدية.

- 6- تقع مسؤولية اعداد وعرض المعلومات المالية المستقبلية على الادارة بما في ذلك تحديد الافتراضات التي استندت عليها تلك المعلومات والافصاح عنها. وقد يتطلب من المدقق ان يقوم باختبار المعلومات واصدار تقرير عنها لزيادة

- 1- المساهمون نتيجة توسع المشاريع وزيادة انشطتها بقاء المساهمون يطالبون ادارته الوحدة بأعداد ونشر الافتراضات والتنبؤات والخطط والموازنات التخطيطية.
- 2- المستثمرون يحتاج المستثمرين الحاليين والمحتملين الى معلومات حول مقدرة الوحدة على الاستثمار والمنافسة في السوق ونمو القيمة الكلية للوحدة.
- 3- المحللين الماليين يقوم اغلب متخذي قرارات التمويل والاستثمار بتوكيل محللين ماليين لغرض تحليل المعلومات المالية المنشورة من قبل الوحدة الاقتصادية لاستخلاص المؤشرات المالية المهمة كمؤشرات الربحية والعائد على الاستثمار من اجل الوصول الى فناعة بمدى امكانية اتخاذ قرارات التمويل او الاستثمار في الوحدة [19].
- 4- المنظمات المهنية والعمالية: في ظل اقتصاد السوق تؤدي المنظمات المهنية والعمالية دورا في مفاوضاتها مع ادارات الوحدات بشأن الأجور والمشاركة في الأرباح المحققة او تشغيل العمال والكوادر الفنية وحقوقهم الاخرى التامين الصحي، الرواتب التقاعدية، تعويضات نهاية الخدمة بما يضمن تحسين ظروفهم المستقبلية [20].
- 5- الدائنون والموردون: الذين تتعامل معهم الوحدة، حيث يعتمدون على التقارير والمعلومات المالية، ويولون اهمية كبيرة على المؤشرات التي توضح السيولة والربحية المستقبلية للوحدة.
- 6- المتعاملون مع سوق الاوراق المالية يعتبر المتعاملون في اسواق الاوراق المالية من اهم الفئات التي تحتاج الى المعلومات المالية المستقبلية من اجل اتخاذ القرارات الخاصة بشراء او بيع الاسهم العائدة للوحدات الاقتصادية المدرجة بالسوق ووضع الخطط التي تضمن تحقيق أفضل العوائد المطلوبة من خلال الاستثمار سواء بصورة مباشرة في الوحدة او بصورة غير مباشرة من خلال المحافظ المالية ضمن السوق المالي [21].

المحور الثالث

الجانب العملي

تقديم دليل تأكيد محلي مقترح حول فحص المعلومات المالية المستقبلية

ويتضمن هذا الدليل الفقرات التالية

- 1- يهدف هذا الدليل الى وضع معايير وتوفير ارشادات فيما يتعلق بمهام التدقيق والفحص وابداء الراي عن المعلومات المالية المستقبلية، متضمن اجراءات التدقيق والفحص للحصول على أفضل التقديرات والافتراضات الضمنية، ولا يطبق هذا الدليل على

الاقتراضات وان تقديم الى المدقق كافة المعلومات والبيانات التي تستخدم بالوصول الى تلك الاقتراضات.

12- عند قيام المدقق بتنفيذ مهمة الفحص للمعلومات

المالية المستقبلية يجب عليه الحصول على ادلة اثبات كافية وملائمة فيما يتعلق بالأمور الآتية: -

أ- ان الاقتراضات التي بني عليها أفضل تقديرات الادارة (التنبؤ) التي استخدمت في الوصول الى المعلومات المالية المستقبلية تعد معقولة، اما في حالة الاقتراضات النظرية (الاسقاط) فيجب ان تكون تلك الاقتراضات متفقة مع الغرض الذي اعدت من اجله المعلومات.

ب- ان المعلومات المالية المستقبلية معدة أعدادا جيدا وفقا لأساس تلك الاقتراضات.

ج- ان يكون قد تم عرض المعلومات المالية المستقبلية بطريقة مناسبة وان يكون قد تم الافصاح عن كل الاقتراضات المهمة بما في ذلك اشارة صريحة عما اذا كانت هذه الاقتراضات تمثل افتراضات خاصة بالتنبؤ وانها افتراضات خاصة بالاسقاط.

د- ان المعلومات المالية المستقبلية اعدت بشكل متنسق مع القوائم المالية التاريخية وباستخدام مبادئ محاسبية مناسبة ومقبولة.

13- على المدقق ان يحصل على اقرارات مكتوبة من الادارة بخصوص الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المالية المستقبلية ومدى اكتمال افتراضات الادارة وقبول لمسؤوليتها عن تلك المعلومات واي اقرارات اخرى كما اشار الى ذلك معيار التدقيق الدولي رقم (580) الخاص باقرارات الادارة.

معرفة طبيعة عمل الوحدة

14- على المدقق ان يحصل على مستوى كاف من المعرفة عن نشاط الوحدة ليستطيع ان يقيم ما اذا كانت كافة الافتراضات المهمة والمطلوبة لأعداد المعلومات قد تم تحديدها ويحتاج المدقق ايضا التعرف على الخطوات التي تقوم بها الوحدة لأعداد المعلومات المالية المستقبلية ويأخذ بالاعتبار العناصر الآتية سبيل المثال لا الحصر:-

أ- اجراءات وضوابط الرقابة الداخلية على اعداد المعلومات المالية المستقبلية ومدى خبرة وكفاءة القائمين على اعداد تلك المعلومات.

ب- طبيعة المستندات المستخدمة في توثيق وتأكيد افتراضات الادارة.

ج- درجة استخدام الاساليب الاحصائية والرياضية ودرجة الاعتماد على الحاسوب.

د- الاساليب المستخدمة لغرض الوصول الى الافتراضات وتطبيقاتها.

مصداقيتها سواء كان الغرض من استخدامها داخليا او بمعرفة الغير.

قناعة المدقق بالمعلومات المالية المستقبلية

7- تتعلق القوائم المالية المستقبلية بأحداث لم تقع وقد لا تحدث اطلاقا وبالرغم من احتمال وجود ادلة

تؤيد الافتراضات التي استندت عليها المعلومات المالية المستقبلية وهي تعد ادلة تنبؤية في طبيعتها وذلك بعكس الأدلة الاعتيادية المتوفرة عند تدقيق المعلومات التاريخية، وبذلك فان المدقق ليس في موقف يسمح له ابداء رأي عما اذا كانت النتائج التي توصل اليها المعلومات المستقبلية سيتم تحقيقها.

8- وبموجب انواع الادلة المتوفرة والمستخدمه في تقييم الافتراضات، التي استندت عليها المعلومات المالية المستقبلية، فقد يواجه المدقق صعوبة في الوصول الى القناعة تامة لإبداء رأي إيجابي، بان هذه الافتراضات خالية من التحريفات والاحطاء الجوهرية، ومن ثم تقديم مستوى معتدل من التأكيد عند ابداء الراي حول معقولية افتراضات الادارة، اما عند الوصول الى درجة معقولة من القناعة فلا يوجد ما يمنع من ابداء رأي إيجابي ومن ذلك نستنتج:

عند عدم الوصول الى القناعة بان الافتراضات خالية من الاحطاء يقوم المدقق بتقديم مستوى معقول من التأكيد حول معقولية افتراضات الادارة عند ابداء الراي.

قبول المهمة

9- قبل الموافقة على مهمة فحص المعلومات المالية المستقبلية على المدقق ان يدرس عدة أمور من منها:

أ- الغرض من استخدام هذه المعلومات.

ب- آلية توزيع المعلومات بشكل محدود او بشكل شامل.

ج- طبيعة الافتراضات هي افتراضات التقدير الأفضل (تنبؤ) او افتراضات ظنية (اسقاط).

د- العناصر المكونة لتلك المعلومات.

هـ- الفترة التي تغطيها المعلومات.

10- يجب على المدقق عدم قبول المهمة عندما يتوصل الى قناعة بعدم معقولية الافتراضات او عدم ملازمتها للغرض الذي اعدت من اجله او الانسحاب من المهمة إذا توصل الى تلك القناعة بعد المباشرة بعملية الفحص.

11- على المدقق والعميل ان يتفقا على شروط المهمة (من مصلحة كل من الوحدة والمدقق) ان يقوم المدقق بأرسال خطاب قبول المهمة (كتاب التكليف) الذي اشارة الية معيار التدقيق الدولي رقم (210) والمتضمن مسؤوليات كل من المدقق والعميل عند الارتباط بمهمة التدقيق وازالة أي غموض، فضلا عن ذلك مسؤولية الادارة عن

بإصدار سندات لبيان الغرض الذي تستخدم فيه
حصيلة الاصدار في الفترات اللاحقة.

اجراءات التدقيق

- 18- عند تحديد طبيعة ومدى وتوقيت اجراءات
الفحص ينبغي على المدقق ان يراعي:
أ- امكانية وجود تحريفات واطفاء محاسبية
ورياضية جوهرية مهمة ومؤثرة.
ب- الخبرة والمعرفة المكتسبة من المهام السابقة.
ج- كفاءة الادارة في اعداد المعلومات المستقبلية
ودرجة اتساقها مع بعضها او مع المعلومات
المعروفة.
د- بيان مدى تأثير اجتهادات الادارة والاحكام
الشخصية على الافتراضات المستخدمة في اعداد
المعلومات المالية المستقبلية.
هـ- مدى كفاية موثوقية وطبيعة البيانات والمعلومات
الجوهرية التي اعتمدت في اعداد المعلومات
المالية المستقبلية.
19- على المدقق ان يقيم مصادر الأدلة التي تؤيد
الافتراضات (التنبؤ) والى اي حد يمكن الاعتماد
عليها. ويمكن الحصول على ادلة كافية ومناسبة
لتأييد تلك الافتراضات من مصادر خارجية التي
تكون أكثر موثوقية او مصادر داخلية بما فيها
تقييم الافتراضات في ضل المعلومات المالية
التاريخية وتقييم ما إذا كانت تلك الافتراضات
مبنية على خطط يمكن للوحدة ان تحققها من
خلال قدراتها وامكانياتها المتوفرة.
20- على المدقق عند استخدام الافتراضات الظنية
(الاسقاط) ان يأخذ بنظر الحسبان الاثار المهمة
كافة لاستخدام تلك الافتراضات وعلى سبيل
المثال، افتراض نمو المبيعات بشكل يزيد على
الطاقة الحالية للمصنع فهنا يجب يتضمن
المعلومات المالية المستقبلية، الاستثمار الملائم
لزيادة الطاقة الانتاجية او تحديد تكاليف البدائل
الآخري لمواجهة المبيعات المتوقعة مثل اسناد
مهمة الانتاج الإضافي الى مفاول ثانوي.
21- في حال عدم حصول المدقق على ادله اثبات
تدعيم الافتراضات الظنية (الاسقاط)، فعليه ان
يحصل على درجة من القناعة الكافية بان
الافتراضات متسقة مع الغرض من اعداد
المعلومات المالية المستقبلية وكذلك ضمن
امكانيات الوحدة لا يوجد سبب يدعو للاعتقاد
بعدم معقوليتها.
22- على المدقق ان يقتنع بان المعلومات المالية
المستقبلية قد تم اعدادها وفقا لافتراضات الادارة
بشكل مناسب مثل على ذلك اعادة التحقق من دقة
العمليات الحسابية (إعادة الحساب) وتدقيق
الاتساق الداخلي، بمعنى مدى توافق الاجراءات
التي تنوي الادارة اتخاذها مع بعضها البعض

د- صحة المعلومات المالية المستقبلية المعدة في
فترات سابقة واسباب الاختلافات الجوهرية ان
وجدت.

- 15- على المدقق ان يدرس الى اي مدى يمكن
الاعتماد على المعلومات المالية التاريخية للوحدة،
فعلى المدقق ان يحصل على درجة من المعرفة
عن المعلومات المالية التاريخية لتقييم ما إذا كانت
المعلومات المالية المستقبلية تم اعدادها وفقا
لأساس متسق مع المعلومات المالية التاريخية،
لتوفير قاعدة تاريخية يمكن استخدامها لتقييم
افتراضات الادارة. فعلى المراقب ان يحدد على
سبيل المثال ما إذا كانت المعلومات التاريخية
ذات العلاقة قد تم مراجعتها او فحصها فحصا
محدودا وما إذا كان قدم استخدام مبادئ محاسبية
مقبولة في اعدادها.
16- إذا كان تقرير التدقيق او الفحص الخاص
بالمعلومات المالية التاريخية للفترة السابقة تقرير
معدل او إذا كانت الوحدة في المرحلة الاولى من
بدء التشغيل فينبغي على المدقق ان يأخذ في
اعتباره الظروف المحيطة وتأثيرها على تدقيق
المعلومات المالية المستقبلية.

الفترة المشمولة

- 17- على المدقق ان يأخذ بعين الحسبان الفترة التي
تغطيها المعلومات المالية المستقبلية حيث ان
الافتراضات التي استندت عليها تلك المعلومات
حيث تزداد عدم واقعتها مع طول الفترة التي
تغطيها المعلومات ومن ثم كلما طالت الفترة كلما
قلت قدرة الادارة بالوصول الى افتراضات التقدير
الافضل لذلك يجب ان لا تمتد الفترة الى ابعد من
الوقت الذي يكون لدى الادارة الاسس المعقولة
لهذه الافتراضات وفيما يأتي بعض العوامل التي
ينبغي على المدقق ان يأخذها بالحسبان فيما يتعلق
بالفترة التي تغطيها المعلومات المالية.
أ- دورة التشغيل: فعلى سبيل المثال المشروعات
الانشائي فالوقت المطلوب لإتمام المشروع قد
يحدد الفترة التي تغطيها المعلومات.
ب- امكانية الاعتماد على الافتراضات: فاذا كانت
الوحدة تنوي تقديم منتج جديد فان الفترة التي
سوف تغطيها المعلومات المالية المستقبلية قد
تكون أقصر ويمكن تقسيمها الى فترات أصغر
(اسابيع، شهور) وكبدل لذلك إذا كان النشاط
الوحيد للوحدة هو امتلاك الاراضي بموجب
عقود ايجار تمويلية طويلة الاجل فقد يكون من
المناسب ان تغطي المعلومات فترة اطول.
ج- احتياجات مستخدمي المعلومات المالية
المستقبلية: فقد يتم اعدادها كجزء من طلب
الحصول على قرض عن الفترة اللازمة لتوليد
اموال كافية لسداد القرض، ويمكن ايضا اعداد
هذه المعلومات للمستثمرين وذلك فيما يتعلق

تكون النتائج التي تظهرها المعلومات المالية المستقبلية قد تم التعبير عنها بصورة مدى. و قد تم الإفصاح بشكل مناسب عن أي تغيير في السياسات المحاسبية المطبقة عن تلك المتبعة في اعداد اخر قوائم مالية تاريخية، مع بيان وايضاح اسباب التغيير واثرة على المعلومات المالية المستقبلية.

التقرير حول تدقيق المعلومات المالية المستقبلية

27- ينبغي ان يتضمن تقرير المدقق حول تدقيق المعلومات المالية المستقبلية العناصر الاساسية الآتية:-

- أ. اسم الجهة المسؤولة عن التدقيق
- ب. عنوان المدقق.
- ج. رقم وتاريخ التقرير الذي يجب ان يكون هو تاريخ انجاز الاجراءات
- د. عنوان التقرير.
- هـ. الجهة التي بوجه اليها التقرير.
- و. تعريف المعلومات المالية التاريخية
- ز. الاشارة الى المعايير الدولية للتدقيق او المعايير او الممارسات الوطنية المطبقة على تدقيق المعلومات المالية المستقبلية.

س. عبارة تشير الى مسؤولية الادارة عن المعلومات المالية المستقبلية ومن ضمنها الافتراضات التي بنيت عليها تلك المعلومات.

ش. الاشارة للغرض من اعداد المعلومات المالية المستقبلية وفي حاله وجود حظر على توزيع تلك المعلومات تحديد الاطراف التي سيقصر عليها التوزيع.

ص. تأكيدات سلبية حول فيما إذا كانت الافتراضات توفر اساسا معقولا للمعلومات المالية المستقبلية.

ض. ابداء رأي حول فيما إذا تم اعداد المعلومات المالية المستقبلية بشكل ملائم على أساس الافتراضات المستخدمة، وانه قد عرضها وفقا للإطار المعتمد لأعداد القوائم المالية.

ط. تحذير مناسب عن مدى امكانية تحقيق النتائج التي تمت الإشارة إليها بالمعلومات المستقبلية.

ل. توقيع المدقق.

28- يجب أن يتضمن تقرير المدقق على جميع أو قسم مما يأتي:

أ. ماذا كان المدقق قد توصل الى ما يدعوه للاعتقاد بان الافتراضات لا توفر اساس مناسب للمعلومات المالية المستقبلية وذلك من خلال فحص الأدلة المؤيدة للافتراضات.

ب. ابداء رأي عما إذا كانت المعلومات المالية المستقبلية قد تم اعدادها بصورة ملائمة على اساس الافتراضات المستخدمة وقد تم عرضها بما يتلاءم مع الإطار المحاسبي المستخدم في اعداد القوائم المالية.

وانه لا توجد اوجه عدم اتساق في تحديد القيم المبينة في متغيرات مشتركة مثل اسعار الفائدة. 23- على المدقق ان يولي اهتمام لدرجة تأثير الامور الأكثر حساسية للتغيرات على النتائج التي من المتوقع ان تظهرها المعلومات المالية المستقبلية، وهذا سيؤدي الى:

أ. تحديد الى اي مدى يقوم المدقق بجمع ادلة ملائمة.

ب. مدى التأثير على تقييم المدقق لمدى ملائمة وكفاية الإفصاح.

24- في حال تكليف المدقق بفحص عنصر او أكثر من عناصر المعلومات المالية المستقبلية مثل تدقيق قائمة مالية مفردة، فعلى المراقب ان يراعي توافق البيانات لهذا العنصر مع البيانات ذات العلاقة بالقوائم المالية الأخرى. وان يراعي بذلك شروط التكلفة الخاص الذي اشار إليها معيار التدقيق الدولي رقم (800).

25- في حال إذا تضمنت المعلومات المالية المستقبلية لفترة قد تم انقضاءها من الفترات الحالية فينبغي على المدقق ان يراعي الى اي مدى يجب تطبيق الاجراءات ستختلف وفقا للظروف مثل طول الفترة التي انقضت من الفترة المستقبلية.

العرض والإفصاح عن المعلومات

26- على المدقق ان يدرس فضلا عن تقييم العرض والإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية، المتطلبات التي تحددها القوانين والانظمة والتعليمات والقواعد التنظيمية او المعايير المهنية فما إذا كان:

أ. عرض المعلومات المالية المستقبلية يساعد مستخدم المعلومات ولا يضلله.

ب. قد تم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة بشكل كافي بالملاحظات المرفقة مع المعلومات المالية المستقبلية.

ج. قد تم الإفصاح بشكل ملائم وكاف عن الافتراضات في الملاحظات المرفقة بالمعلومات المالية المستقبلية، كما ينبغي توضيح تلك الافتراضات تمثل (تنبؤ) تقدير أفضل، او تمثل (إسقاط) افتراض ظني، اما إذا كانت الافتراضات متعلقة بأمر جوهرية وخاضعة الى عدم التأكد بشكل كبير، فيجب الإفصاح عنها بشكل مناسب وكذلك عن مدى حساسية النتائج.

د. قد تم الإفصاح عن تاريخ اعداد المعلومات المالية المستقبلية وان الافتراضات ملائمة في هذا التاريخ حسب تأكيد الادارة، على الرغم من ان المعلومات قد تم تجميعها على مدى فترة من الزمن.

هـ. قد تم الإفصاح عن اسس اختيار نقاط معينة داخل مدى محتمل لهذا التقدير، على ان يكون المدى قد تم اختياره بأسلوب غير متحيز او مضلل، وان

التقلبات غير العادية، فان مراقب الحسابات سيعتمد خلال تحديد نطاق عملية التدقيق ورفع قدرته وتعزيز ثقة الجمهور بها.

3. ان عدم وجود دليل تأكيد محلي لفحص المعلومات المالية المستقبلية يراعي ظروف البيئة المحلية العراقية، إضافة إلى ضعف الإلمام الكافي من قبل الادارة وممارسي المهنة بمعيار التأكيد الدولي رقم 3400 والذي يقدم الإرشادات والإجراءات لفحص المعلومات المالية المستقبلية وابداء الراي حول دقتها ومعقوليتها.

ثانيا / التوصيات

- 1- العمل على تشجيع الوحدات الاقتصادية المختلفة من اجل توسيع الافصاح عن المعلومات المالية المستقبلية ضمن التقارير السنوية لتلك الوحدات وبشكل واضح وصريح وبدرجة عالية من الشفافية، مع بيان فيما إذا كانت تلقى الاهتمام الكافي والملائم من قبل الإدارة.
- 2- السعي لتحقيق اتفاق بين الجهات ذات العلاقة المدراء الماليين والمحليين ومراقبي الحسابات والمستثمرين، حول الحد الأدنى من الافصاح عن المعلومات المالية المستقبلية من قبل الوحدات الاقتصادية بدلا من الإفصاح الطوعي.
- 3- الاهتمام من قبل مراقبي الحسابات بالمعلومات غير المالية اثناء عملية التدقيق والفحص وذلك لتأثيرها المباشر على دقة نتائج الأعمال إذا لم تعطى الاهتمام الكافي من خلال معرفة دورها في خطط وسياسات الادارة المستقبلية.
- 4- تبني دليل التأكيد المقترح لفحص المعلومات المالية المستقبلية المقترح من قبل الجهات ذات العلاقة وتطبيقه من قبل مراقبي الحسابات الذين يدققون المصارف عند فحص هذه المعلومات والذي يتلاءم مع البيئة المحلية.

المصادر

- [1] الوتار، صادق عبد الجبار (دور المدقق الخارجي في التحقق من موضوعية قياس التقديرات المحاسبية وكفاية الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية في ظل المعايير الدولية)، (بحث منشور في مجلة المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية) العدد الثلاثون 2007، بغداد، العراق الصفحة 56.
- [2] سبسي، مصطفى يوسف (دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات دراسة ميدانية أجريت في سوريا)، (بحث منشور في مجلة جامعة تشرين) العدد الثاني والأربعون 2011، حلب، سوريا الصفحة 44.
- [3] Al-refae & Zakaria
"Transparency in disclosure of future information and its impact

ج- من المتوقع ان تكون النتائج الفعلية مختلفة عن المعلومات المالية المستقبلية، حيث ان الأحداث المتوقعة غالبا مالا تتحقق كما هو متوقع وقد يكون الاختلاف جوهريا ايضا، اما في حاله التعبير عن المعلومات المالية المستقبلية بصورة مدى فيجب ان النص على انه لا يمكن اعطاء تأكيد قاطع بان النتائج المتحققة ستكون ضمن هذا المدى.

د- في حالة التقديرات، فان المعلومات المالية المستقبلية قد تم اعدادها بفرض (يذكر السبب) باستخدام مجموعة من الافتراضات التي تخص احداث مستقبلية وعن تصرفات الإدارة أزاها، وليس هناك احتمال لتحقيق هذه الافتراضات، وعلية نحذر القارئ من الاعتماد على المعلومات المالية المستقبلية كونها لا ترتبط بالغرض الذي اعدت من اجله.

29- عندما يعتقد المدقق ان عرض المعلومات المالية المستقبلية والافصاحات الخاصة بها غير مناسبة فعلية ان يبدي رايا متحفظا او رايا عكسيا في تقريره عن المعلومات المالية المستقبلية، او الانسحاب من المهمة حسبما هو ملائم، على سبيل المثال قصور المعلومات المالية في اعطاء افصاح كافي عن عواقب الافتراضات ذات الحساسية العالية.

30- عندما يعتقد المدقق بان أحد الافتراضات او أكثر لا يوفر اساس مناسب للمعلومات المالية المستقبلية، المعدة على أساس أفضل التقديرات (التنبؤ)، أما إذا كانت هذه الافتراضات لا توفر اساس معقول للمعلومات المالية المستقبلية في ظل الافتراضات الظنية (الإسقاط)، فعلى المدقق في هذه الحالة اما ابداء راي معاكس في تقريره أو الانسحاب من المهمة وبيان أسباب ذلك. في حالة تأثر عملية الفحص بظروف تمنع تطبيق واحد أو أكثر من الإجراءات التي تعد ضرورية في تلك الظروف فعلى المدقق هنا اما الانسحاب من المهمة او يمتنع عن ابداء الراي في تقريره عن المعلومات المالية المستقبلية، مع بيان أسباب هذا القيد على نطاق التدقيق في تقريره.

المحور الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولا / الاستنتاجات

1. الافصاح عن المعلومات المالية المستقبلية يكتسب اهمية كبيرة في اتخاذ قرارات منح التسهيلات المصرفية، فهذا الافصاح كفيلا بمساعدة متخذي قرارات الاقراض على تحليل الوضع الائتماني للمدين وقدرته على الوفاء حاضرا ومستقبلا.
2. ان الاخذ بالمعلومات غير المالية فضلا عن المعلومات المالية في اعداد توقعات دقيقة وملائمة عن القوائم المالية التي تعد ضرورية في تحديد

- [14] زويلف، إنعام محسن حسن) الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية ودورها في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي) (مجلة جامعة الزيتونة) العدد عشرون 2011، عمان، الأردن، الصفحة 47.
- [15] Robertson, Jack C. Louwers, Timothy J. (Auditing and Assurance Services). 10th edition 2002. p 225.
- [16] Arens, and Elder, and Beasley, (Auditing and Assurance Services an integrated), Qubecor world color, USA, 2012 p 1120.
- [17] جربوع، يوسف محمد، (الفجوة المتوقعة بين الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية وبين مراجع الحسابات الخارجي المستقل) (مجلة المحاسب القانوني العربي)، العدد 28، 1998 عمان، الأردن الصفحة 164.
- [18] الفيومي، محمد (دراسة متقدمة في المراجعة الطبعة الخامسة 2006، مكتب الجامعة الحديث، الإسكندرية، مصر، الصفحة 398.
- [19] جربوع، يوسف محمد (محددات مراجعة القوائم المالية تحد كبير للمراجع الخارجي" دراسة تحليلية لأراء المراجعين القانونيين في فلسطين)، (مجلة لمؤتمر العلمي) العدد الاول 2005، كلية التجارة جامعة غزة، فلسطين، الصفحة 75.
- [20] عبد العال، طارق، (التقارير المالية أسس الاعداد والعرض والتحليل) الطبعة الرابعة 2000، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الصفحة 85.
- [21] السويسي، هوري (انموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي)، (مجلة الاصلاح المحاسبي في الجزائر) العدد الثاني 2011، وهران، الجزائر، الصفحة 134.
- on corporate governance" journal Auditing, 35-2012 LONDON, p34.
- [4] موسكوف، ستيفن أ، و ج سيمكن، مارك، (نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات)"، ترجمة كمال الدين سعيد و احمد حامد حجاج و سلطان محمد السلطان، الطبعة الثالثة 202 دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، صفحة 123.
- [5] أبو زيد، كمال خليفة (دراسات في المراجعة الخارجية للقوائم المالية)، الطبعة الاولى 2008، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، الصفحة 134.
- [6] كاسيم، محمد ابراهيم (نظم المعلومات المحاسبية) الطبعة الأولى 2003، وحدة الحدياء للطباعة والنشر، الموصل، العراق، الصفحة 29.
- [7] الجعارات، خالد جمال، (نحو إطار مقترح للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية)، (بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية جامعة الشرق الاوسط)، العدد العاشر 2012، عمان، الأردن، الصفحة 194.
- [8] الفيومي، محمد (دراسة متقدمة في المراجعة الطبعة الثانية 2006، المكتب الجامعة الحديث للنشر، الاسكندرية، مصر صفحة 49.
- [9] عطية، يوحنا نصحي (دور المحاسب المالي في اعداد القوائم المالية المستقبلية) (مجلة البحوث) العدد السابع، 2011، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر، الصفحة 22.
- [10] كيرزان، فاتن حنا، (مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف السورية العامة والخاصة دراسة مقارنة)، (مجلة المنار)، العدد 4، تموز 2013، سوريا 63.
- [11] AICPA, Propect Financial Information (Auditing & Accounting Guide), New York, 2009 p14.
- [12] جمعة، احمد حلمي (المدخل إلى التدقيق والتأكد الحديث، الإطار الدولي... أدلة ونتائج التدقيق) الطبعة الأولى 2009، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- [13] Phillips, Thomas J., Jr., Drake, Andrea, & Luehlfing ,Michael S.(Transparency in financial reporting: A look at rules-based versus principles-based standards. Academy of Accounting and Financial Studies) Journal, (2010), p 125.